ذ. عبد العالي عزيزي

باحث بسلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

المنازعات المدنية

دراسات وأبحاث موظف فيها قرارات محكمة النقض ومحاكم الموضوع ومعلق عليها بآراء الفقه

- دور القاضي في قضايا حماية المستهلك - محاربة التعسف وتأويل العقود الاستهلاكية نموذجا.
- دعاوى تعويض المتضرر من قاعدة التطهير.
- الحوز في التبرعات قراءة في ضوء قرارات محكمة النقض والفقه الإسلامي.
- الدفوع في قضايا الإفراغ - دراسة في ضوء القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بكراء المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني.
- المقارنة بين التدليس والنصب: مقاربة مدنية وزجرية في أفق الحماية الجنائية للعقد في مرحلة تكوينه.
- رصد التطورات الواردة في أحكام المسؤولية المدنية: دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود ونصوص خاصة أخرى.
- خصوصية المجال الرقمي: بين هاجس حماية الأمن التعاقدي والحفاظ على الأمن العام في ضوء التشريع المغربي.
- الإشكالات ومنافذ حلها في التشريع الرقمي.
- قراءة في الفصل 5-65 المتعلق بتبادل المعطيات القانونية بشكل إلكتروني.
- المطلوب حضوره في الدعوى - بيان مدلوله ومميزاته في ضوء الاجتهاد القضائي المغربي.
- تعليل المقرر القضائي: دلالته ومركزه وخصائصه في ضوء قانون المسطرة المدنية.
- التضخم في عدد القضايا المعروضة على المحاكم كإشكالية من إشكالات المعترضة للرفع من جودة التعليل القضائي...

الطبعة الأولى 2026

فهرس المحتويات

تقديم عام..... 7

المحور الأول
دراسات وأبحاث مدنية مختلفة

• دور القاضي في قضايا حماية المستهلك محاربة التعسف وتأويل العقود الاستهلاكية نموذجا- 12

• دعاوى تعويض المتضرر من قاعدة التطهير..... 33

• الحوز في التبرعات قراءة في ضوء قرارات محكمة النقض والفقه الاسلامي..... 47

• الدفوع في قضايا الافراغ - دراسة في ضوء القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بكراء المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني..... 54

• المقارنة بين التدليس والنصب: مقاربة مدنية وزجرية في أفق الحماية الجنائية للعقد في مرحلة تكوينه 70

• الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن في السوق ولتبعية اقتصادية والجزاءات المترتبة عنها قراءة في أحكام المادة السابعة من قانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة..... 77

• رصد التطورات الواردة في أحكام المسؤولية المدنية: دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود ونصوص خاصة أخرى..... 89

المحور الثاني
دراسات وأبحاث في قضايا التشريع الرقمي

• خصوصية المجال الرقمي: بين هاجس حماية الأمن التعاقدي والحفاظ على الأمن العام في ضوء التشريع المغربي..... 106

• الإشكالات ومنافذ حلها في التشريع الرقمي..... 119

• قراءة في الفصل 5-65 المتعلق بالتبادل المعطيات القانونية بشكل الكتروني..... 138

المحور الثالث

دراسات وأبحاث في القضايا الفقهية

• تأصيل مسألة الغراوين: في ضوء المادة 366 من مدونة الأسرة والمذاهب الفقهية - دراسة مقارنة- 150

• الاجماع-كنموذج للدليل العقلي في الشرع الاسلامي 166

المحور الرابع

دراسات وأبحاث في آداب القضاء

• قراءة موجزة في أحكام مدونة الأخلاقيات القضائية الجديدة 186

• القاضي ومبدأ الاجتهاد في ضوء مدونة الاخلاقيات القضائية 193

المحور الخامس

دراسات وأبحاث في القانون المسطري

• المطلوب حضوره في الدعوى- بيان مدلوله ومميزاته في ضوء الاجتهاد القضائي المغربي 210

• تعليل المقرر القضائي: دلالته ومركزه وخصائصه في ضوء قانون المسطرة المدنية 218

• التضخم في عدد القضايا المعروضة على المحاكم كإشكالية من إشكالات المعترضة للرفع من جودة التعليل القضائي 232

المحور السادس

نماذج مختارة من العمل القضائي في المنازعات المدنية

• حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط في ملف عدد 2023/1203/1460 بتاريخ 2024/04/05

انه بإثبات المدعية ككفيلة للقرض بانقضاء التزام المدعى عليه تجاه البنك المقرض بعد ادلائها بوصل الابراء والحلول وأدائها للدين في حدود المبلغ المطلوب عن المدين الاصلي يكون طلب رجوعها عليه لمطالبته بما ادته عنه من مبالغ مؤسس قانونا ووفقا لما تنص عليه احكام الكفالة ولاسيما الفصلين 1143 و1144 من ظهير الالتزامات والعقود 250

•حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط في الملف عدد 2022/1201/2310 بتاريخ 2023/05/26

فإن ما تقدم به المدعون من طلب بشأن تمكينهم من التعويض عن الاستغلال له ما يبرره قانونا، ما دام انه ثبت ان المدعى عليه الاول يستغل المحلات السكنية

والمدعى عليه الثاني يستأثر بقبض الوجيبات الكرائية للمحلين التجاريين، وان استغلالهما هذا زائد عن نصيبهما في التملك وان المطالبة في مواجهة المدعى عليهما لا يمكن اعتبارها إلا من تاريخ وفاة مورثهم، مما يتعين معه الاستجابة لطلب المدعين بتمكينهم من نصيبهم في الاستغلال من تاريخ الوفاة الموافق ل2016/2/7 إلى متم يونيو 2019. 268

• حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط

في الملف عدد 2021/1201/2851

بتاريخ 2023/05/19

إنه لئن كان من حق البائعة التمسك بتقادم دعوى ضمان عيوب المبيع المرفوعة عليها من طرف المشتري، فإن محكمة النقض «المجلس الأعلى سابقا» حصرت نطاق هذا الحكم فخصت به البائع حسن النية دون البائع سيء النية الذي يبرم البيع وهو عالم بوجود ذلك العيب علما حقيقيا أو مفترضا، إذ دأبت على اعتبار البائع سيء النية حينما يقدم على بيع منتجات الحرفة التي يباشرها وهو عالم بالعيوب التي تعتريها، وهو ما يستفاد من أحكام الفقرة الثانية من الفصل 556 من قانون الالتزامات والعقود: «هذا وقد جاء في القرار عدد 1081 الذي أصدرته محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) بتاريخ 2001/5/16 المنشور بمجلة القضاء والقانون عدد 149 ص 286 : « إن المطلوبة في النقض غير ملزمة بتطبيق مقتضيات الفصلين 553 و573 من ق ل ع بعدما ثبت لديها سوء نية الطالبة وذلك رعيا لمقتضيات القانونية التي تمنع البائع سيء النية الدفع بالتقادم...» وفي نفس الاتجاه ذهب نفس المجلس في القرار الصادر بتاريخ 2006/7/19 المنشور بمجلة المحاكم المغربية عدد 113 سنة 2008 ص 117 : «إن البائع يكون سيء النية حين سكوته عن العيب رغم علمه المفترض به، والبائعة التي هي في نفس الوقت صانعة للبضاعة المعيبة يعتبر علمها بالعيب مفترضا، بالتالي يفترض فيها سوء النية ويسري عليها حكم البائع سيء النية الذي لا يمكنه التمسك بالتقادم كما هو منصوص عليه في الفصل 574 من ق ل ع «،الشيء الذي يكون معه ما سيق في الدفع غير ذي أساس ومآله الرد 272

• حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بطنجة في الملف عدد 2013/1201/2929 بتاريخ 2016/03/03

إن الدعوى المرفوعة، لا تدخل في إطار التعويض عن التحفيظ التدليسي كون الذي حفظ العقار موضوع النزاع ليس هو المدعى عليه، وليس بالملف ما يفيد أن الذي حفظ العقار المذكور قد اشتراه من المدعى عليه، وأن ما قام به هذا الأخير هو بيع ملك الغير وتطبق عليه مقتضيات الفصل 485 من ق ل ع التي تنص على أن بيع ملك الغير يقع صحيحا إذا اقره المالك أو إذا كسب البائع فيما بعد ملكية الشيء. وإذا رفض المالك الإقرار كان للمشتري أن يطلب فسخ البيع وزيادة على ذلك يلتزم البائع بالتعويض إذا كان المشتري يجهل عند البيع أن الشيء مملوك للغير ولا يجوز إطلاقا للبائع أن يتمسك ببطلان البيع بحجة أن الشيء مملوك للغير 282

• حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بطنجة في الملف عدد 2016/1201/2852 بتاريخ 2017/07/27

إن الشهادتين موضوع الطعن بالبطلان تعتبران في نظر النظام القانوني المغربي بمثابة محررين عرفيين صادرين عن المدعى عليهما الأول والثاني بغض النظر عن كونهما وسيلتين لإثبات واقعة معينة أم لا، الأمر الذي يطبق بشأنهما القواعد العامة في البطلان والإبطال والصورية في حال توفر شروط ذلك 286

ذ. عبد العالي عزيزي

- باحث في سلك الدكتوراه بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على شهادة الماستر في القانون المدني - تخصص القانون المدني الاقتصادي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على شهادة الإجازة الأساسية - شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي- جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على ديبلوم الدراسات الجامعية العامة في القانون باللغة العربية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي- جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على شهادة الباكالوريا في شعبة الآداب بالثانوية التأهيلية المنصور الذهبي بالرباط.

ساهم الباحث بالعديد من المقالات العلمية بمجلات محكمة، بالإضافة للعديد من المؤلفات العلمية وصلت لحدود هذه السنة أربع مؤلفات، وهي:

- المنازعات المدنية: دراسات وأبحاث موظف فيها قرارات محكمة النقض ومحاكم الموضوع ومعلق عليها بآراء الفقه، مطبعة الأمنية - الرباط.
- الدليل القضائي للمساطر المرجعية في قضايا المخدرات: دراسة في ضوء أهم قرارات محكمة النقض، مطبعة دار القلم - الرباط.
- سلسلة شروح القواعد الفقهية وتطبيقاتها في القانون المدني: قاعدة تبعية الفرع للأصل - دراسة في أحكام الفقه الإسلامي وفي القانون الوضعي وفي مواقف القضاء، مطبعة الأمنية - الرباط.
- شرح مدونة الأخلاقيات القضائية: دراسة في ضوء مدونة الأخلاقيات القضائية المغربية الصادرة بتاريخ 8 مارس 2021 وباقي النصوص الأخرى المتقاطعة معها، مطبعة دار السلام - الرباط.

فكرة موجزة عن الكتاب

إن دراسة المنازعات المدنية ليست مجرد ترف علمي أو بحث أكاديمي صرف، بل هي ضرورة ملحة لإدراك حقيقة التفاعل القائم بين النصوص التشريعية والواقع، كما تمثل رافعة أساسية لتطور الاجتهاد القضائي وتجويد العمل التشريعي، بما يضمن استقرار المعاملات وتكريس العدالة في أسمى صورها.

ولذلك فإن هذا المؤلف لا يروم الاكتفاء بسرد القواعد أو تجميع النصوص، بل يسعى إلى تقديم إسهام فقهي وقضائي في دراسة بعض القضايا المدنية المعاصرة، بما يكشف عن عمق الإشكالات التي تطرحها، ويقترح مسالك لمعالجتها. وهو بذلك يهدف إلى خدمة الباحثين والمهنيين والمهتمين بالمجال القانوني، وإلى الإسهام في تجويد الممارسة القضائية، وترسيخ قيم العدالة والإنصاف.

مطبعة الأمنية - الرباط

120 د

9 789920 477055